العرب
الإثنين 2021/10/11
السنة 44 العدد 12206

الأردن يسعى للحاق بسباق التحول إلى المصارف الرقمية

البنك المركزي يطلق مناقشات موسعة مع البنوك المحلية لتحديد أسس استخدام التكنولوجيا المالية

تحث السلطات النقدية في الأردن الخطى بهدف اللحاق بركب بقية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في استخدام التكنولوجيا المالية، التي أصبحت ملجأ للكثير من البلدان حول العالم لإتمام تعاملاتها التجارية دون الحاجة إلى الأوراق النقدية وذلك على الرغم من التحديات التي قد تقف أمام تنفيذ الخطوة.

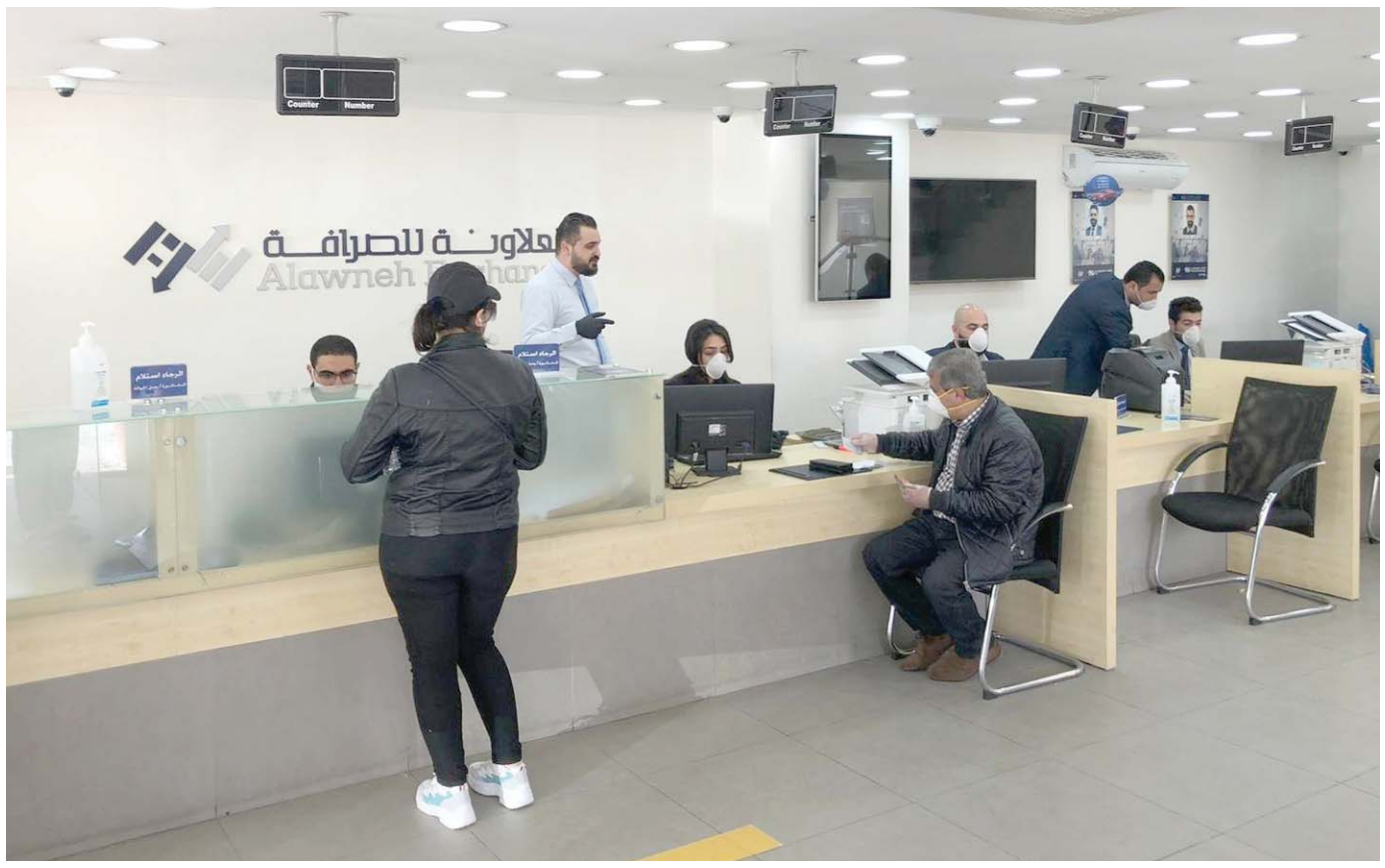

عمان – يعكف البنك المركزي الأردني على وضع اللبنات الأولى من أجل إدخال النظام المصرفي للبلاد في عهد جديد بفتح الأبواب أمام عمل البنوك الرقمية بما يحقق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يسير ببطء شديد، وفي الوقت نفسه التعويل بشكل أكبر على التكنولوجيا في تقديم الخدمات.

وأطلق المركزي حملة مناقشات مع البنوك التقليدية حول إنشاء بنوك رقمية استجابة لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات والابتكارات الناتجة عنها من تحول رقمي في الآونة الأخيرة.

ماهر المحروقي

البنوك الرقمية تعزز جهود البلد في الأتمتة ورقمنة الخدمات

عدلي قندح

الخطوة تطور طبيعي لخطط الشمول المالي التي غزت العالم

وقال في تعميم وزعه على البنوك المحلية مؤخرا إن "إنشاء بنك رقمي متكامل يستوجب النظر بعدة اتجاهات، منها ما يتطلب من مؤسسي هذا النوع من البنوك بناء المعرفة المتعمقة حول نماذج عملها لأنها ليست مقتصرة في إنشاء العلاقة المصرفية وتقديم الخدمات والمنتجات على القنوات الإلكترونية فقط".

وكانت السلطات النقدية قد أعلنت منتصف أغسطس الماضي عندما نشرت تقريرا تحت عنوان "تنظيم البنوك الرقمية في المملكة الأردنية" أنها تسمح للبنوك الرقمية بالعمل في البلد للمرة الأولى في تحول سيعزز على الأرجح من نشاط النظام المصرفي.

ويقول محافظ المركزي زياد فريز إن توجيه الوثيقة إلى كافة البنوك العاملة بالتنسيق مع جمعية البنوك الأردنية سيعزز مبدأ التشاركية والتشاور الذي ينتهجه المركزي مع المؤسسات الخاضعة لرقابته.

ويتوقع محللون أن تجذب هذه البنوك التي تستفيد من التكنولوجيا الحديثة الكثير من الأموال إلى السوق المحلية بفضل سرعة خدماتها مع توفير مصادر تمويل جديدة تعزز برامج التنمية الشاملة، الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على المنافسة من البنوك التقليدية.

واعتبر المدير العام لجمعية البنوك الأردنية ماهر المحروقي أن التحول نحو البنوك الرقمية أصبح توجها عالميا ومعمولا به في العديد من الدول ويصب في تعزيز الجهود الحكومية المبذولة في الأتمتة والتحول الإلكتروني ورقمنة الخدمات.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى المحروقي قوله إن "هذا التوجه يعد ضروريا في ظل التطور المتسارع الذي يشهده مجال التكنولوجيا المالية وارتفاع حدة المنافسة التي تواجه القطاع المصرفي وخصوصا من المنظمات غير البنكية".

وتراهن الحكومة الأردنية على قطاع التكنولوجيا الذي تقدّر نسبة نموه السنوية بنحو 25 في المئة، وهو يلعب دورا مهما في الاقتصاد، ما يدعم الاتجاه بتحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد رقمي، ويجعل من البلاد مركزا رئيسا للتكنولوجيا مستقبلا.

ويرجّح محللون أن تستفيد عمّان خلال السنوات المقبلة من التكنولوجيا لتغيير نمط الخدمات المالية كما هو الحال في بلدان عربية مثل السعودية والإمارات والبحرين والمغرب، لكن تحقيق الهدف رهين بإعداد أرضية متكاملة لذلك تشمل توعية الناس بجدوى التعاملات النقدية الرقمية.

وتبرز خطة المركزي نحو إرساء القواعد الرئيسية المرتبطة بترخيص البنوك الرقمية أهمها طبيعة المساهمين ومتطلبات رأس المال وطبيعة ونوعية الخدمات والمنتجات التي يُمكن للبنوك الرقمية تقديمها في ظل تطورات ومستجدات حلول التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، وبشكل يراعي مصالح جميع الأطراف والاقتصاد الأردني بشكل كامل.

وتشير بيانات اتحاد المصارف العربية إلى أن عدد البنوك العاملة في الأردن يبلغ نحو 25 بنكا تشمل 16 بنكا محليا أردنيا، تنقسم إلى 13 بنكا تجارياً و3 بنوك إسلامية و9 بنوك أجنبية تشمل 8 بنوك تجارية وبنكا إسلاميا واحدا.

وعمليا ستخضع البنوك الرقمية لمتطلبات الإشراف والرقابة المطبقة على البنوك العاملة في البلاد مع الحرص على الجوانب التقنية والأمن السيبراني ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر التشغيلية.

ويقول خبراء في القطاع المصرفي إن تأسيس البنوك الرقمية التي تقدم خدماتها عبر الإنترنت والهواتف الذكية، سيجعلها أكثر قدرة على المنافسة من البنوك التقليدية بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية.

ويمكن لهذا النوع من البنوك تلبية احتياجات قطاعات كثيرة، في وقت يعاني فيه الاقتصاد الأردني من متاعب كثيرة، مثل الفجوة الائتمانية التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحقيق قدر أكبر من الشمول المالي.

كما تلبي هذه الكيانات احتياجات القطاعات التي تواجه نقص الخدمات وتقليل التكاليف للمستهلكين، إذ ستعمل البنوك الرقمية على زيادة تكامل القطاع المالي والمصرفي في السعودية والمنطقة مما يعزز قدرتها التنافسية وحيويتها على التكيف.

ومن المرجح أن تضيف البنوك الرقمية قيمة كبيرة لأعمال الشركات والتجارة وستسهم بشكل أكبر في تطوير النظام البيئي المالي الشامل وتشجيع الإدماج وتعزيز الخدمات المالية والوساطة في البورصة الأردنية.

وتقبل البنوك الرقمية الودائع وتمارس أنشطة الخدمات المالية الأخرى ذات الصلة من خلال الوسائل الإلكترونية أو الرقمية بشكل أساسي عوضا عن التفاعل الفعلي مع الزبائن.

ويرى الخبير المصرفي والمالي عدلي قندح أن ظهور البنوك الرقمية كان أمرا واقعا وانعكاسا للتحولات التكنولوجية التي حصلت في العالم في العقود الثلاثة الأخيرة والتي نقلت العالم باتجاه الاقتصاد الرقمي.

تسهيل أكبر للخدمات المالية

وقال "كان تطورا طبيعيا لاستراتيجيات الشمول المالي التي غزت العالم واستهدفت شمول الفئات غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية لأسباب مختلفة، علاوة على ظهور شركات تكنومالية تقدم خدمات مصرفية ومالية لشرائح المجتمع التي لا تصلها تلك الخدمات".

وأشار قندح إلى أن هذه العوامل كانت محفزة لظهور البنوك الرقمية التي وصل حجم أعمالها إلى 3 تريليونات دولار تقريبا قبل ثلاث سنوات، متوقعا أن يصل إلى حوالي 5.7 تريليون دولار عام 2027.

وتظهر بعض الإحصائيات الرسمية أن حجم استثمارات البنوك الرقمية وصل إلى نحو 13 مليار دولار في الربع الأول من هذا العام تركزت في الولايات المتحدة وبريطانيا والمكسيك.

أزمة الطاقة في الصين تربك سلاسل إمدادات السلع حول العالم

بكين – يراقب المحللون التأثيرات الكبيرة التي تسببها أزمة الطاقة في الصين على سلاسل الإمدادات السلعية حول العالم، خاصة وأنها ستربك أعمال قطاعات واسعة أهمها الصناعات الغذائية.

ويرجح خبراء أن يتأثر النمو في الصين بالنقص الحادّ في الكهرباء جرّاء تصاعد أسعار الفحم في أكبر دولة مصدرة له عالميا، كما أن الآثار الضارة على صعيد سلاسل التوريد قد تسفر عن عرقلة نمو الاقتصاد العالمي الذي يجد صعوبة في الخروج من آثار الوباء.

ويرى خبراء أنه لا يمكن أن تحدث الأزمة في توقيت أسوأ من هذا، إذ يعاني القطاع بالفعل جراء ازدحام خطوط الإمدادات، مما يؤخر عمليات تسليم الملابس والألعاب في موسم عطلات نهاية العام الجاري.

كما تأتي الأزمة بينما انطلق فيه موسم الحصاد في الصين، ما يثير مخاوف إزاء بلوغ فواتير مواد البقالة مستويات أعلى بطريقة أكثر حدة.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى لويس كويغس الاقتصاديين الآسيويين في شركة أكسفورد إيكونوميكس قوله إنه "إذا استمرت أزمتا نقص الكهرباء وتراجع الإنتاج فقد تضيفان أحد العوامل الأخرى التي تخلق مشكلات إلى جانب أزمة نقص المعروض العالمية، خاصة إذا وصل تأثيرها إلى عمليات إنتاج المنتجات المخصصة للتصدير".

وتواجه بعض القطاعات فعلا ضغوطا، وقد تمتد الأضرار التي لحقت بها إلى قطاعات أخرى.

وواجهت عمليات إنتاج العبوات المصنعة من الكرتون ومواد التغليف أزمة بالفعل جرّاء نموّ الطلب خلال فترة تفشي كورونا. أما الآن

فقد ألقت عمليات الإغلاق المؤقتة في الصين بظلالها على الإنتاج بدرجة أشد.

وبحسب رابو بنك، سيتسبب ذلك في تراجع محتمل في الإمدادات الخاصة بشهرَي سبتمبر وأكتوبر بنسبة تتراوح من 10 في المئة إلى 15 في المئة. وسيزيد ذلك من الصعوبات التي تواجه الشركات في ظل معاناتها بالفعل من أزمة نقص المعروض من الورق على مستوى العالم.

ولكن الأهم منذ ذلك تهدد المخاطر القائمة سلسلة الإمداد الغذائي مع تفاقم مصاعب موسم الحصاد في ظل أزمة نقص الطاقة لدى أكبر دولة من حيث الإنتاج الزراعي في العالم.

وتؤكد بيانات منظمة الأغذية العالمية (فاو) أن أسعار المواد الغذائية عالميا حققت بالفعل قفزة لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال عقد من الزمن.

ولذلك تتصاعد مخاوف تدهور الوضع في الوقت الذي تجد فيه الصين صعوبة في معالجة المحاصيل الزراعية، بداية من الذرة وفول الصويا، وصولا إلى الفول السوداني والقطن.

وعلى مدى الأسابيع الأخيرة، وجدت المصانع نفسها مضطرة إلى الإغلاق أو الحد من مستويات الإنتاج بغية ترشيد استهلاك الكهرباء، مثل محطات معالجة فول الصويا التي تسحق الحبوب لإنتاج أعلاف لتغذية الحيوانات وزيوت الطهي.

كما أخذت أسعار الأسمدة، وهي من بين أهم عناصر العملية الزراعية في الصعود بطريقة هائلة، مما كبل المزارعين الذين يعانون أصلا من الضغوط جرّاء زيادة التكاليف.

وحسب محللي رابو نك في مذكرة نشرها الأسبوع الماضي، فمن المنتظر أن يكون التأثير الذي يطال قطاع التصنيع أشد من تأثر السلع الاستهلاكية الأساسية مثل الحبوب واللحوم.

أما على صعيد صناعة الألبان، قد يسفر انقطاع الكهرباء عن توقف آلات الحلب عن العمل، في الوقت الذي سيواجه فيه موردو اللحوم ضغوطا جرّاء نقص الإمدادات من أعمال تخزين اللحوم الباردة.

الدخول في مضيق محفوف بالتحديات

لويس كويغس

إذا استمرت أزمتا الكهرباء وتراجع الإنتاج فستخلقان مشاكل أكبر

وفعليا انطلقت صافرات التحذير منذ فترة من حدوث تباطؤ للنمو في الصين. وتقول شركة سيتي غروب إن مؤشر التراجع يعطي دليلا على أن مصدِّري مستلزمات الإنتاج إلى قطاع التصنيع والسلع بالبلاد معرَّضون بصفة خاصة لخطر ضعف الاقتصاد الصيني.

وتعد دول الجوار مثل تايوان وكوريا سريعة التأثر، علاوة على أن الدول المصدِّرة للمعادن مثل أستراليا وتشيلي، والشركاء التجاريين الرئيسيين على غرار ألمانيا، معرضون للخطر نسبيا.

أمّا على صعيد المستهلكين العالميين فإن السؤال المطروح يدور حول إمكانية أن تستوعب الشركات المصنّعة وتجّار التجزئة التكاليف المتزايدة، أو أنهم سيلجأون إلى تمريرها إلى المستهلك.

ويعتقد كريغ بوثام كبير خبراء الاقتصاد الصيني في شركة بانثيون مايكروإيكونوميكس أن ذلك الأمر نوع آخر من صدمة الركود لقطاع التصنيع، ليس فقط بالنسبة إلى الصين ولكن على مستوى العالم بأسره.

وكالة فيتش تحذر من خطر تآكل أصول البنوك التونسية

تونس – حاصرت الأزمة الصحية القطاع المصرفي التونسي بشكل أكبر مما هو متوقع على ما يبدو، إذ عكست تقييمات حديثة لوكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية لأكبر البنوك المحلية حجم المتاهة التي دخلت فيها وسط ترجيحات بتعرضها لمشاكل قد تمس من أصولها.

وحذرت فيتش في تقرير حديث من خطر تآكل أصول البنوك التونسية مع اقتراب تطبيق القطاع المصرفي بالبلاد للمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بتقييم الأصول والقروض والأدوات المالية.

وذكر خبراء الوكالة أن "تحسن مردودية البنوك التونسية خلال النصف الأول من هذا العام يخفي العديد من المخاطر المحتملة".

واعتبروا أن انتعاش القطاع المصرفي التونسي يمكن أن "يتأثر بهشاشة الوضع السياسي للبلاد ونهاية العمل بإجراءات تأجيل أقساط القروض" لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية.

وقالت فيتش إنها "تتوقع تقهقر مؤشرات جودة أصول البنوك التونسية ولاسيما قروضها بسبب انتهاء العمل ببرنامج تأجيل أقساط القروض جراء أزمة كوفيد – 19 نهاية سبتمبر الماضي، علاوة على انتهاء العمل بإجراءات أخرى أقرتها السلطات لمساندة الشركات حتى نهاية 2021".

وتظهر الأرقام أن الناتج الصافي الإجمالي الذي سجلته البنوك العشر الكبرى في البلاد ارتفع بنسبة 37 في المئة في الفترة الفاصلة بين يناير ويونيو الماضيين على أساس سنوي.

كما تحسن معدل مردود الأموال الذاتية لهذه البنوك ليصل إلى نحو 11 في المئة مقارنة مع 10.1 في المئة خلال العام الماضي بعدما كان عند حوالي 16.8 في المئة في العام 2019.

وأشار تقرير فيتش إلى أن هامش الفائدة الصافي للبنوك، وهو الفارق بين الفوائد الموظفة على القروض والفوائد المدفوعة على الودائع والتوظيفات، استقر في حدود 3.8 في المئة.

ويرجع ذلك الأمر إلى انخفاض تكاليف التمويل التي خففت من انعكاس التراجع الكبير لنسبة الفائدة التي يضبطها البنك المركزي منذ العام الماضي، لكن الودائع من الديون المصنفة تواصل استهلاكها لنتائج الاستغلال للبنوك وذلك بمعدل 38 في المائة.

وكالة فيتش

تحسن مردودية البنوك التونسية يخفي العديد من المخاطر المحتملة

ويستبعد خبراء الوكالة تسجيل مستويات ما قبل الجائحة طالما أن مخاطر سداد القروض ما تزال تهيمن على القطاع المصرفي في تونس.

وكانت فيتش قد خفضت في يوليو الماضي تصنيف تونس طويل الأجل لمصدر العملات الأجنبية من بي إلى بي سالب مع نظرة مستقبلية سلبية.

وقالت في ذلك الوقت إن "خفض التصنيف والتوقعات السلبية يعكس زيادة مخاطر السيولة المالية مع المزيد من التأخير في الاتفاق على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي".